أزمة الصناعة العراقية ومحنة الصناعيين وسياسة الحكومة التجارية !

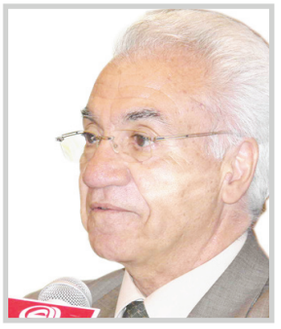

كاظم حبيب
المانيا

حين تشتد أزمة ما في البلاد وتأخذ بخناق الاقتصاد الوطني والمجتمع وتنتشر البطالة ويسود الفساد المالي ، يصبح السكوت عندها مرفوضاً ويعتبر الساكت عن الحق أبليس أخرس. لم تنشأ الأزمة في العراق دفعة واحدة ، بل هي نتيجة لتراكم عواقب سياسات خاطئة واختلالات حادة وتجاوزات فظة على القوانين الاقتصادية الموضوعية وعلى الإنسان وما ينشأ عنها من عواقب على المجتمع تتسبب في بروز تناقضات اجتماعية وصراعات سياسية. وحين لا يسعى المسؤولون المباشرون إلى إيجاد حلول مناسبة لهذه الأزمة وما ينجم عنها من تراكمات سلبية ، تتحول في لحظة معينة إلى نزاع سياسي يمكن أن يتفجر بصيغة ما يصعب تقدير نتائجه وعواقبه على الدولة والمجتمع. ومن هنا أقدمت الدول الصناعية المتقدمة إلى تأسيس العديد من معاهد البحث العلمي ، النظري والتطبيقي ، التي تبحث في المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصراعات السياسية والثقافية الداخلية وفي ما بين الدول وتتحرى عن سبل عقلانية لحل تلك المشكلات الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية قبل أن تتحول إلى نزاعات سياسية متباينة القوة والعواقب. ويمكن أن تتجنب تلك الحلول التي تقترحها المزيد من التعقيدات المحتملة ، ولكنها لا تحل بالضرورة وباستمرار جميع المشكلات لصالح الفئات الكادحة والفقيرة ، بل يكون الهدف من معالجتها خدمة مصالح الأغنياء وكبار الرأسماليين واستمرار بقاء النظام الرأسمالي بالارتباط مع طبيعة هذه النظم.

وهنا ينشأ صراع طبيعي بين من يحاول إيجاد حلول لصالح الغالبية العظمى من المجتمع ومن يحاول جعلها لصالح الفئات القليلة المالكة الكبيرة لوسائل الإنتاج. ومثل هذه المعاهد يحتاجها العراق بشكل خاص ، إذ يمكنها أن تسهم بمعالجة الكثير من الأمور العالقة والمتراكمة عبر العقود المنصرمة ، كما هي بحاجة الى العديد من معاهد البحث النفسي الاجتماعي.

خلال السنوات الخمس المنصرمة كتب وجرى الحديث كثيراً عن الأوضاع السيئة التي تعانيها الصناعة العراقية والمحنة الفعلية التي يواجهها الصناعيون العراقيون بسبب السياسات غير العقلانية وغير الحكيمة التي مورست في العراق في فترة الحكم الدكتاتورية المنصرمة والتي تتوجت بأسوأ موقف استبدادي قاهر ، يمكن أن يلي تلك الفترة المظلمة التي عاشتها الصناعة العراقية والصناعيون ، مارسه المستبد والحاكم بأمره بول بريمر. ولكن هذه السياسة الاقتصادية التي وضعها بريمر بالتعاون مع بعض الخبراء الاقتصاديين والماليين الأمريكيين في العراق ، التي لم تضع مصلحة العراق في أولياتها بل مصلحة الاقتصاد الرأسمالي العالمي والشركات الأمريكية العملاقة وفق نموذج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، لا تزال تمارس في العراق. إذ تشير الوقائع الاقتصادية إلى أن مسؤول الملف الاقتصادي في الحكومة العراقية يسير على نفس النهج الذي رسمه بول بريمر ولم يحد عنه قيد أنملة حتى الآن.

ليس خطأ حين نقول أن الحكومة العراقية لا تمتلك ستراتيجية تنموية في العراق ، ولكن هذا لا يعني في كل الأحوال بأن ليس هناك أكثر من نهج يعبر عن الاتجاهات المتصارعة داخل الحكومة أولاً ، كما أن الخط العام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي يمارس في العراق يجسد رؤية المسؤول عن الملف الاقتصادي ، إنه النهج الذي يعبر عن رؤية اجتماعية وسياسة لبرالية جديدة ، ولكنها مشوهة ، ومثل هذه السياسة لا تتم خلف الأبواب المغلقة أو الكواليس بل في الهواء الطلق وأمام نظر وسمع الاقتصاديين العراقيين في الداخل والخارج.

قبل أسبوعين تقريبا اطلعت على بعض تفاصيل الندوة المهمة التي عقدها المكتب المهني للحزب الشيوعي العراقي حيث ناقش الحاضرون فيها ورقة عمل حول أوضاع الصناعة العراقية وسبل تطويرها. وقد ناقشت ما جاء في هذه الورقة والندوة في أربع حلقات متتالية. وفي العدد ٥٠ الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٣٠ من مجلة «الأسبوعية» التي تصدر في بيروت نشر الكاتب السيد أياد عطية الخالدي تقريراً مهماً حول الصناعة العراقية تحت عنوان «هكذا هزمت الصناعة العراقية». وتجنب الزميل الإجابة عن السؤال التالي: من الذي هزم الصناعة العراقية؟

إن الوضع الصناعي الراهن في العراق ليس وليد اليوم ، بل هو نتاج سياسات وحروب وغزوات النظام الاستبدادي التي أتت على ما تحقق في العقود التي سبقت الحرب العراقية – الإيرانية. ولكن الفترة التي تلت السقوط تتحمل هي الأخرى مسؤولية استمرار ذلك الوضع الذي اقترن بانتهاج سياسة تجارية مفتوحة على مصراعيها ومدمرة تماماً للصناعة الوطنية. وإذا ما استمرت هذه السياسة على حالها الراهن فإنها ستقود إلى تدمير ما تبقى من صناعة وطنية عراقية وما تبقى من قطاع صناعي حكومي. فالسياسة الصناعية الراهنة تهدف إلى الإجهاز على القطاع الصناعي. ولدي القناعة بأن هذه الحالة ليست خافية على السيد نائب رئيس الوزراء المسؤول عن ملف الشؤون الاقتصادية وعن السيد وزير الصناعة. وحين أتحدث عن الصناعة في العراق عموماً ، فأنا اقصد الوضع الصناعي في كُردستان ايضاً ، إذ لا يختلف في الجوهر عن النهج ذاته.

يشير التقرير المنشور في مجلة «الأسبوعية» بشكل سليم إلى مشكلات الصناعة ومحنة الصناعيين ، وإلى اضطرار الكثير منهم إلى غلق أبواب مصانعهم وتحولهم إلى العمل في الاستيراد السلعي أو المشاركة في الغش الجاري في عرض بعض السلع المحلية للبيع باسماء شركات وماركات أجنبية ، أو مغادرة العراق والتوظيف في بلدان أخرى...الخ. والنماذج المحدودة الناجحة التي يقدمها التقرير حالياً يمكن أن تنتهي أيضاً إذا ما تواصلت سياسة الباب المفتوح أمام الاستيراد في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة للعراق. كما أن السعي للإنضمام إلى منظمة التجارة الدولية يزيد من الأمر سوءاً بالنسبة للصناعة العراقية في وضعها الراهن.

في مقالات سابقة حاولت أن أعالج هذه المسألة دون الإشارة إلى المسؤولين عنها ، ومع ذلك كان في المقدور فهم المقصود منها ، ولكن لم يعد من المناسب السكوت عن ذلك وعدم مناقشة المسألة بكل صراحة ووضوح مع السادة المسؤولين عن الملف الاقتصادي ، وهم من بين مثقفي العراق ومسؤولية السياسيين في هذه المرحلة الحرجة من مسيرة العراق ، برغم أن المسؤول عن الملف ليس اقتصادياً ، كما هو معروف.

ما الذي يمنع تطور الصناعة العراقية ، وما الذي يسهم في تدميرها؟

إن مكونات السياسة الاقتصادية العراقية المشوهة الراهنة ، برغم تأكيد البعض بعدم وجود سياسة اقتصادية ، تشير إلى ما يلي:

١. ممارسة سياسة الباب المفتوح كلية في التجارة الخارجية ، وهي باتجاه واحد ، أي الاستيراد ، في حين أن التصدير يقتصر على النفط الخام.

٢. عدم وجود قانون يحمي الصناعة العراقية من المنافسة ، بل حتى قانون عام ١٩٢٩ لحماية الصناعة الوطنية وعديلاته المهمة لم يعد ساري المفعول في العراق الراهن.

٣. إن هذين الاتجاهين يعنيان ما يلي: أن الصناعة العراقية التي تتميز بالضعف الشديد أصلاً والتي دمرتها حروب وسياسات النظام السابق ، تواجه اليوم مزاحمة شديدة من السلع الصناعية المستوردة بسبب التباين في الجودة والسعر وشكل العرض وغيرها.

٤. كما أن سياسة البنك المركزي والبنوك العراقية تسير باتجاه منح التسهيلات الأئتمانية للتجار وتمنعها أو تجعلها في حدها الأدنى لمن يريد التوظيف في القطاع الصناعي. ويجد هذا تعبيره بشكل صارخ في مجال القروض ونسب الفائدة التي لا تساهم في تنشيط الصناعة الوطنية العراقية ولا تشجع أصحاب رؤوس الأموال على توظيف رؤوس أموالهم في الصناعة المحلية.

٥. وأن هذه السياسة الاقتصادية تقف اليوم حائلاً بوجه مشاركة الدولة في النشاط الاقتصادي (عدا النفط الخام) والتنمية الصناعية التحويلية ، وبالتالي تمنع عملياً دعم القطاع الخاص الصناعي من خلال إنشاء مؤسسات صناعية مختلطة أو قطاع دولة يساعدها على النهوض من خلال توفير مستلزمات نهوض القطاع الخاص بدعم من الدولة وقطاعها الاقتصادي.

٦. الابتعاد عن الاستماع بأذن صاغية إلى أراء لاتحاد الصناعات العراقي والصناعيين العراقيين ورجال الأعمال لمعرفة المشكلات التي يعانيها هذا القطاع وسبل تجاوزها ، لأن ليس في تصور ونية المسؤولين عن الملف الاقتصاد العراقي العمل من أجل تنمية وتطوير القطاع الصناعي ، بل تنشيط التجارة.

٧. ولا شك في أن مثل هذه التوجهات ستعيق عملياً تنمية القطاع الزراعي وتحديثه وإيجاد علاقة تنسيق ونمو متناسب بين القطاعين ، سواء أكان بالنسبة إلى توفير السلع الزراعية للسوق المحلي الاستهلاكي أم لتوفير مواد أولية زراعية للصناعة المحلية.

ولكن ماذا يترتب عن هذه السياسة الاقتصادية إزاء القطاع الصناعي العراقي على الاقتصاد والمجتمع العراقي؟

كل إنسان له معرفة بمكونات العملية الاقتصادية ، يدرك بوضوح ان الصناعة تشكل قاعدة أساسية وجوهرية ، وبالتنسيق مع القطاع الزراعي ، للنمو والتطور والتقدم الاقتصادي العراقي ، خاصة في بلد يمتلك ما يسهم في بناء وتطوير قطاع صناعي. وحين تغيب هذه القاعدة يبقى الاقتصاد العراقي ليس مكشوفاً على الخارج فحسب ، بل وتابعاً له وخاضعاً لإرادته ، ولن يكون هناك أي قرار اقتصادي مستقل في البلاد ، كما سيبقى وحيد الجانب وعاجزاً عن تحقيق التراكم الرأسمالي والتحول صوب المجتمع المدني الديمقراطي المنشود. إن هذا التوجه يعني دون أدنى ريب ما يلي:

١ . بقاء الاقتصاد العراقي اقتصاداً نفطياً ريعياً ومستورداً ومستهلكاً للسلع الاستهلاكية المنتجة في اقتصاديات دول أخرى ومستنزفاً لموارده المالية في الاستيراد بدلاً من مشاركة تلك الأموال في الإنتاج.

٢ . بقاء الاقتصاد وحيد الطرف في تطوره وكولونيالي التركيب في بنيته وعاجز عن تحقيق الوحدة العضوية في عملية إعادة الإنتاج الموسعة وخلق الديناميكية الذاتية في الاقتصاد العراقي.

٣ . استمرار الاستهلاك لموارد النفط المالية دون تحقيق التراكم والإغناء الضروري للثروة الاجتماعية من مصادر أخرى غير النفط الخام.

٤ . استمرار وجود البطالة وتناميها ، إذ أن التنمية الصناعية لا تعني إقامة مشاريع صناعية فقط ، بل تعني ايضاً مجموعة كبيرة من المنشآت الإنتاجية والخدمية التكميلية التي تنشأ بالارتباط مع الصناعة الوطنية.

٥ . بقاء بنية المجتمع الطبقية من دون تغيير يذكر ، وهذا يعني استمرار غياب الطبقة الوسطى الصناعية والزراعية والطبقة العاملة المنتجة للخيرات المادية في المدينة والريف واستمرار الضعف في قطاع صغار المنتجين ، الذي يوفر الأرضية الصالحة لبناء المجتمع المدني الديمقراطي والمساهمة في تعميق وعي الفرد والمجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وحقوقياً وبيئياً.

٦ . ويعني بدوره أن يبقى المجتمع ريفياً أو يستند إلى المرجعيات العشائرية والدينية ويعيش الماضي في الحاضر حيث تتفاقم فيه وعليه الأزمات ويحتدم فيه الصراع ويضعف دور المثقفين الديمقراطيين في حياة المجتمع.

نشر السيد عبير عبد الهادي من مقر القيادة المركزية الأمريكية في ذي قار في موقع البرلمان العراقي تقريراً تحت عنوان «برنامج المنطقة الصناعية في العراق وتأثيره في استقرار الإقتصاد» بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢٣ جاء فيه ما يلي:

«ففي الثالث عشر من شهر أكتوبر ٢٠٠٨، إجتمع عددٌ من رجال أعمال منطقة ذي قار مع مسؤولين عسكريين من قوات التحالف من قاعدة «أديـر» وفريق إعـادة الإعمار الموجود في المنطقة الصناعية من العراق لمناقشة عملية تشجيع تطوير المشاريع التجارية الصغيرة. وسيوفر البرنامج الوسائل التي من شأنها أن تؤثر بطريقة مباشرة في الإقتصاد في محافظة ذي قار من خلال توفير فرص العمل وبرامج التدريب في مجالات عديدة. وقد صرح الرائد «توم أوزبورن»، مدير برنامج المنطقة الصناعية، أن هذا البرنامج سيضع العراقيين على بداية طريق النجاح. كما يعتقد عبد الجبار الهادي، عضو في فريق إعـادة الإعمار، وعضو في البرنامج، أن هذه الاتجاهات ستساعد المواطنين في المنطقة. كما أضاف السيد عبد الجبار قائلاً «نحن نحتاج مثل هذه المشاريع لتشجيع مواطنينا، ومن أجل تطوير نظامنا نحتاج أن نتعرف أكثر على هذا البرنامج، وهو بدون شك سيعمل على حماية وتطوير حالة الإقتصاد هنا.» كنت أتوقع أن يتحدث عن مشروعات صناعية في المنطقة الصناعية في ذي قار ، وإذا به يتحدث عن تطوير مشاريع تجارية صغيرة لسلع مستوردة من الخـارج!! هذا هو ما تسعى إليه منظمة التجارة الحرة والخبراء الأمريكيون في العراق.

العراق بحاجة إلى اقتصاد وطني حركي ، إلى صناعة وطنية متقدمة وإلى زراعة حديثة للمشاركة في استيعاب البطالة الراهنة بين الرجال والنساء ، وإلى تجارة تنشط الاقتصاد الوطني من خلال استيراد سلع إنتاجية تسهم في تطوير الاقتصاد وتزيد الدخل القومي وليس إلى سلع استهلاكية فقط تستنزف موارده المالية ، وإلى إغناء وتنويع مصادر نمو الدخل القومي وزيادة السيولة النقدية وتحسين ظروف العمل ومستوى حياة الشغيلة المنتجة ، وإلى قطاع خدمات متقدم وحديث. العراق بحاجة إلى مراكز للبحث العلمي الصناعي والزراعي والبيئي وبحاجة إلى مزيد من المعاهد والدراسات العلمية والفنية والمهنية ، وإلى المزيد من البعثات والزمالات العلمية والفنية والمهنية وإلى الكثير من الكوادر القادرة على تنشيط العملية الاقتصادية في العراق ، بحاجة إلى دائرة علمية متقدمة مسؤولة عن تحديد المقاييس العلمية في الإنتاج والسلع المستوردة ، كما أن العراق بحاجة إلى ستراتيجية اقتصادية وصناعية وزراعية وعلمية وبشرية. ولا بد لـوزارة التخطيط من النهوض بهذه المهمة الكبيرة بالتعاون مع بقية الوزارات المعنية. وكل هذا لا يزال بعيد المنال ، فمتى يتوجه السادة رئيس الوزراء ونائب رئيس الـوزراء المسؤول عن الملف الاقتصادي ووزير التخطيط صوب معالجة المشكلات الحقيقية للاقتصاد العراقي؟

إن الـوضـع الأمـنـي المتحسن يتكرس فعلاً من خـلال تنشيط وتطوير العملية الاقتصادية وإيجـاد فرص عمل للعاطلين وتحسين مستوى معيشة وظـروف عمل وحياة الكادحين والفقراء والمعوزين الذين يشكلون الغالبية العظمى من سكان العراق ، ووضع حد للإغتناء غير المشروع والفساد المالي والإداري السائدين في العراق. وإذا ما تعذر ذلك سوف يصعب الحصول على الأمن المنشود والسلام الاجتماعي.

حلول بلاغية للقضية الفلسطينية

جمال ناجي
الاردن

لأسلوب عرض الآراء والافكار دور في التوعية وتشكيل وجهات النظر والمواقف والاصطفافات ، لكنه في الوقت ذاته قد يمارس دورا في تـزويـر الحـقـائـق او مسخها تمهيدا للالتفاف عليها، او تجميلها بهدف تحويلها الى مسلمات قابلة للتبني والاقتناع . ربما كان مقتل يوليوس قيصر على يدي بروتس وكاسيوس في مسرحية شكسبير خير مثال على ما يؤديه البيان من تأثير يفوق السحر ويقلب الحقائق ، حيث يهلل الرومانيون لبروتس قاتل القيصر ويؤيدونه بعد أن يخاطبهم ببلاغة تبرر ما قام به ، بل تحيل القتل الى واجب وطني يتم الإجماع عليه ، غير أن مارك انطونيوس ، صديق القيصر ، يلقي خطبة في الناس بعده مباشرة، ويتمكن من تحويل تأييد الناس لبروتوس الى مطالبة بدمه .

يعيدنا هذا المثال الى الأساليب المتبعة في عرض المبادرات الجديدة الخاصة بالقضية الفلسطينية ، فهي مبادرات قد تؤدي إلى وقوع المرء في فخاخ المسخ والتزوير والتجميل، الا اذا كان قادرا على التمييز بين العصا وظلها، والوصول الى ما وراء الكلمات والتصريحات التي لا تقدم المعلومات، بقدر ما تعرض التفسيرات والاجتهادات الخاصة بهذه المبادرة او تلك.

ويبدو ان سحر البيان عاد ليحتل مرتبة متقدمة قادرة على مصادرة الحقيقة او كتمها، وتقديم البؤس باعتباره بنية تحتية للفرج، والاحتلال على انه تدخل لانقاذ الشعب الفلسطيني من الفوضى السياسية والاقتصادية، وتركيز الانظار على قضايا فرعية على حساب القضايا المركزية تمهيدا لشطبها، وليس ادل على ذلك من حرب التفسيرات الفلسطينية والعربية للأفكار الأمريكية والأوروبية الأخيرة حول حلول الدولتين أو الدولة الواحدة متعددة الأعراق.

فبعض المفسرين، بما يملكون من دربة سياسية وثروة لغوية امدتهم بها اشواطهم الطويلة مع العمل السياسي والدبلوماسي، يقدمون تلك الأفكار على انها مبادرات مبنية على رؤى متفائلة لمستقبل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي ، على الرغم من ان كلمة الرؤيا لا تنتمي الى زمن التكنولوجيا والتخطيط الاستراتيجي العلمي، نظرا لارتدائها اثوابا فضفاضة تحتمل اكثر من تفسير، في زمن لا يحتمل غير التحديد الصارم الدقيق للآراء والافكار، الى حد ان حذف " ال" التعريف وحدها، كاد أن يلغي نصف وطن، مثلما حدث في عبارة " اراض فلسطينية احتلت عام ١٩٦٧ بدلا من الاراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧ ".

الذي يحدث الآن، ان رجل الشارع لم يعد قادرا على استيعاب الصورة في زحمة هذه الحرب اللغوية الضروس بين من يريدون تجميل القبح، وعرضه على الشاشات باعتباره الاحدث والاكثر نجاعة وحكمة، وبين من ينفذون الى عمق هذا القبح، ويظهرونه على حقيقته، عاريا الا من مخالبه وانيابه، وكلا الطرفين يملكان قدرات مذهلة على ابتكار المصطلحات ومنحها ابعادا جديدة تضعها في خانة السحر الذي يربك رجل الشارع ويحيره، ويدعوه الى الابتعاد عن وجع الرأس .

يبقى ان المثقف هو المؤهل اكثر من غيره الان، لابراز موقفه الذي يستمده من عمق الحقائق والاحداث والمبادرات، لا من مظاهرها التخفيفية او التسخيفية او التجميلية التي تهدف الى تمرير الجمل من ثقب الابرة، على ان هذا لا يقلل من اهمية رجل الشارع الذي قد تبلبله الاحداث وما يتبعها من زوابع اعلامية تزيد من احساسه بالعجز عن فرز الأمور وتصنيفها ، لكنه في نهاية المطاف، يجد نفسه مضطرا للدفاع عن قناعاته الأصيلة وعن قدراته العقلية بكلمات مختصرة " فلسطين هي فلسطين، وانا هو انا لم اتغير، فاذا كانت هذه التي يسمونها ومبادرات ستؤدي الى استرجاع فلسطين فمرحبا بها وبخلاف ذلك فكل ما يقال لا يعدو كونه زبدا يتجمع على اطراف الوطن والحق " .

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com